المقدمة

التاريخ زمان ومكان وإنسان، والزمان قد مضى والإنسان قد قضى، أما المكان حمص فقد بقي، وإذا كان التاريخ خبراً ورؤيا فالرؤيا أفضل.

كانت بلاد الشام عند الفتح الإسلامي مقسمة إلى أربع وحدات إدارية كبرى هي جند دمشق، وجند حمص، وجند الأردن، وجند فلسطين، وكان كل جند منها يشمل عدداً من الوحدات الإدارية الأصغر، ويمتد كل منها من الساحل على البحر المتوسط غرباً ثم يتجه شرقاً حتى حدود الصحراء، وجند حمص هو الأكبر مساحة بين تلك الأجناد، فقد كان يمتد من حمص حتى أقصى شمال سورية.

تعد حمص جزءاً من بلاد الشام التي لم تنل اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين وخاصة في الحقبة الممتدة منذ الفتح الإسلامي وحتى نهاية الدولة الأموية، بالرغم من وجود بعض الدراسات التي تناولت بعض جوانبها، ومن هنا تهدف الدراسة إلى الكشف عن البعد الديني الذي كان له دور مهم وحاسم في نشر الإسلام في حمص، ودور الصحابة في إقناع السكان بالإسلام، وكذلك دور العامل الديني في التسامح مع غير المسلمين، من أهل الذمة وغيرهم، كما تهدف الدراسة إلى الكشف عن مشاركة الحمصيين في الفتوحات الإسلامية واستعراض ما يدل على ذلك. كما تهدف إلى كشف الستار عن الطبيعة الجغرافية وأثرها على الحمصيين ابتداءً من التحصن داخل سور مدينتهم، وانتهاءً بوفرة البيئة الجغرافية التي ساعدت على تقدم الحياة الاقتصادية فيها. كما تهدف الدراسة إلى التعرف على التنظيمات الإدارية في حمص في أعقاب فتحها، وعلى رأس ذلك الولاة وأثرهم على الحياة العامة في حمص. كما هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر الحمصيين في الحياة السياسية بعد أن أصبحت حمص واقعاً إسلامياً مستقلاً يعتمد عليها في مقارعة الروم، ثم التعرف على أثرهم في الحياة السياسية وفي مختلف التحركات والثورات الداخلية، خاصة مسألة ولاية العهد الأموية. بالإضافة إلى البيئة الاجتماعية لحمص من حيث الفئات الاجتماعية التي تضمها المدينة، وطبيعة العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وغير المسلمين، وكذلك محددات المكانة الاجتماعية في حمص وتوزع السكان القبلي والمكاني.

ومن القضايا الأساسية التي تهتم بها الدراسة، التعرف على الدور البارز للمؤسسات الدينية كالمسجد، وكذلك التعليمية كالكتاتيب. كما تهدف الدراسة للإجابة عن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالحياة الاقتصادية كالإنتاج، وملكية الأرض وتحديد المال المقدر عليه، وأشهر محاصيلها. وتوضيح دور تجارتها الذي انعكس على وفرة الإنتاج الزراعي والصناعي.

ونظراً لطبيعة الدراسة وطبيعة أهدافها، فقد كان الاعتماد على المنهج التاريخي التحليلي في عرض الروايات ومقارنتها ونقدها ظاهرياً وباطنياً، مما أفاد الدراسة في محاولة كشف بعض مظاهر الغموض وصولاً لأقرب النتائج وفق ما يتاح من مادة تاريخية.

وقد واجهت الدراسة مجموعة من الصعوبات والمشكلات التي لا غنى عنها في كل بحث، كندرة المعلومات وتناثرها خاصة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وإن وجدت هذه المعلومات فتوجد مجتزأة، أو عرضية، وهذا لا يوفر مادة وافية لإغناء البحث، وفرضت هذه الندرة البحث في الكثير من المصادر ليس التاريخية فحسب بل في المصنفات الجغرافية التي تبحث في الأقاليم، والبلدان، وفي كتب الأدب ودواوين الشعراء، وكتب الرحلات والطبقات وتراجم الرجال والنساء، والمعاجم، وحتى في كتب الفقه والاقتصاد، وغير ذلك مما يفيد ويربط بينها الباحث ليؤلف مادة تاريخية لها معطياتها المتتابعة حسب تسلسلها التاريخي، ولتأتي مترابطة الأحداث والوقائع، ولينسج منها الفكرة التاريخية باتجاهاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والفكرية، والحضارية.

وقد جاء عنوان الأطروحة حمص، وليس جند حمص، لأن جند حمص يشمل جميع الحواضر والكور التابعة لحمص والتي تحتاج لأضعاف مضاعفة لحجم هذا العمل، ولقد أوردت ولو بصورة سريعة نظرة على هذه الكور والحواضر والتعريف بها كإطار جغرافي عام، وما قد تمد به حمص من غلات اقتصادية، أو توزع سكاني.

ولبيان أثر حمص في تطور الأحداث جاء هذا الكتاب في ستة فصول بدأتها بمقدمة وأنهيتها بخاتمة، وكانت الفصول على النحو التالي:

الفصل الأول:

عرض الفصل الأول الجغرافية التاريخية لحمص قبل الإسلام، حيث عد كمقدمة جغرافية للتعريف بموقع حمص، وأصل تسميتها، وكذلك التعريف

بمناخها وأثره على الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وكذلك عرض لمحة جغرافية موجزة عن أوضاع حمص في حقبة ما قبل الإسلام، وانتهى بوصف حمص وفق ما جاء في كتب التاريخ، والجغرافية، والبلدان، ثم حللت بعض تلك النصوص بغية التعرف على الموقع من منظور مشاهديه آنذاك.

الفصل الثاني:

تناول الفصل الثاني التحركات العسكرية في حمص منذ الفتح حتى نهاية الدولة الأموية، ومثل بداية دخول الإسلام لحمص، وشمل التفصيل في أحداث الحصار الأول والثاني، وموقف السكان على اختلاف ميولهم وانتمائهم من هذا الواقع الجديد، كما تناول توزع القبائل العربية في حمص في أعقاب الفتح، وسمي هذا الفصل التحركات العسكرية في حمص منذ الفتح حتى نهاية الدولة الأموية، وليس فتح حمص لأنه شمل فتح حمص ومشاركة الحمصيين في الفتوحات الإسلامية على مختلف الأصعدة، وقد حاولت خلال الفتوحات الإسلامية إيراد ما يثبت مشاركة الحمصيين في هذه الفتوحات، سواء من ولاتها أو قبائلها دون التطرق لتفاصيل جبهات الفتح.

الفصل الثالث:

أما الفصل الثالث فقد استعرض الحياة الإدارية في حمص، مبتدئاً بحواضر حمص كنظرة عامة، ثم استعرض مسألة فصل قنسرين عن حمص، واختلاف الآراء حول ذلك وصولاً إلى ولاة حمص في حقبة الدراسة، مبرزاً أثر هؤلاء الولاة في الحياة العامة لحمص.

الفصل الرابع:

شغل الفصل الرابع الحيز الأكبر في متن الأطروحة، لأنه تناول الحياة السياسية في حمص، حيث تحدث عن مشاركة الحمصيين وولاتهم في الأحداث السياسية منذ الفتح حتى نهاية الدولة الأموية، مروراً بفتنة عثمان، ووصول معاوية إلى الخلافة، والمشاركة في إخماد الكثير من الحركات والتمردات المحلية في حقبة الدراسة، وكذلك موقف الحمصيين من شغور كرسي الخلافة في أعقاب

وفاة معاوية الثاني، وبروز دور القبائل في هذه الحقبة تحديداً، وصولاً لخلافة المروانيين، ونفي المرشح السفياني خالد بن يزيد إلى حمص، لإبعاده عن السياسة، وقد حاولت جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن علاقة الخلفاء مع ولاة حمص طيلة حقبة الدراسة المطروقة، فشغل الوالي خالد بن يزيد الحظ الأوفر، لكونه ولي عهد ومقيم في حمص، وجاء ختام هذا الفصل ليتحدث عن النزاع المرواني الداخلي على ولاية العهد واستغلال حمص الموقف للتعبير عن موقفهم إزاء تلك التبدلات في سير الحياة السياسية.

الفصل الخامس

أما الفصل الخامس فقد تطرق للحديث عن الحياة الاقتصادية في حمص خلال الحقبة المطروقة، فشمل الزراعة وأصناف الأراضي الزراعية، وفق ما تطلبته ظروف الفتح والمعاهدات بين المسلمين وأهل الذمة، وتضمن الحديث عن عوامل ازدهار الزراعة وأشهر المنتجات الزراعية، وكذلك الثروة الحيوانية، ومصادر المياه في حمص وأثرها على تقدم الزراعة، كما شمل هذا الفصل الحديث عن الصناعة وعوامل ازدهارها وأشهر المعادن والصناعات القائمة في حمص آنذاك. أما الركن الثالث للحياة الاقتصادية فهو التجارة، وتضمن الحديث عن الأسواق وأنواع التجارة، وطرق المواصلات، وكذلك مسألة ضرب النقد في حمص، والمكاييل والموازين المستخدمة في حمص.

الفصل السادس:

كان الفصل السادس الفصل الأخير وتناول الحياة الفكرية في حمص، وشمل ثلاثة جوانب رئيسة أولاها العلوم الدينية بحمص، وهي المعارف التي تزامنت منذ اللحظة الأولى لدخول الفاتحين لحمص، رغبة في نشر الإسلام، وتعاليمه، وأثر الفاتحين وجلّهم من الصحابة في نشر هذه المعارف الدينية، في ظل المسجد آنذاك. وقد كان علم الكيمياء نقطة تحول كبرى في تاريخ هذا العلم بدأه والي حمص بالترجمة من الكتب القديمة (نظرياً) إلى أن أصبح واقعاً ملموساً (مطبقاً). وبما أن طبيعة القبائل العربية طبيعة بدوية عاشت حياة الصحراء بصحتها وهدوئها وصفائها

فقد نبغ عدد كبير من هؤلاء في الشعر، ولذلك فقد كانت الحياة الأدبية وتحديداً الشعر من الأمور البارزة التي ظهرت في حمص على ألسنة من أقام بحمص أو مر بها.

كما أود الإشارة إلى أن ندرة المعلومات المتوفرة في بعض الجوانب أوجدت نوعاً من عدم التناسق في حجم فصول الأطروحة، فكان حجم الفصل الأول والسادس ما يقارب الـ (٣٠) صفحة في حين بلغ حجم الفصل الثاني والثالث والخامس ما يقارب الـ (٥٠) صفحة، في الوقت الذي بلغ حجم الفصل الرابع ضعفي الفصل الثاني، ويعود ذلك التناقض لأن مصادر حقبة الدراسة وفرت عدداً كبيراً من الروايات المتعلقة بالحركات والثورات والتمردات وتطلب ذلك عرض مجموعة من الروايات ومقارنتها ونقدها وفق ما يخدم البحث، بالرغم من أنني اختصرت كثيراً من المعلومات في هذا الكتاب.

كما أود الإشارة إلى أن الأطروحة تضمنت عدداً من الجداول التي لا غنى عنها في العمل، ونظراً لتعدد الجداول فقد أوردت الأبرز منها في المتن، وجعلت قسماً منها في نهاية الأطروحة، وذلك منعاً للإطالة في متن الكتاب. كما تضمن الكتاب عدداً من الملاحق والخرائط التوضيحية، بالإضافة إلى قائمة المصادر والمراجع وملخص باللغة الإنكليزية.

وتجدر الإشارة إلى أنني أقمت بحمص حقبة من الزمن، حاولت خلالها تتبع آثار الأمويين في حمص كالسور والتل والأضرحة والمقامات، فبالنسبة للأضرحة والمقامات فقد أوردتها في الأطروحة، أما تل حمص وسورها فقد تغيرت معالمه كثيراً عن حقبة الدراسة، فقد تهدم السور مراراً وأعيد بناؤه في حقب تاريخية لاحقة، أما التل فقد بنيت عليه قلعة في حقبة لاحقة ثم تهدمت، مما حال دون إحداث إسقاطات عن حقبة الدراسة.

وأود الإشارة إلى أنني حاولت جاهداً أن أكون موضوعياً في الكتابة، وأن أكتب التاريخ كما هو وليس كما نريد.

والله ولي التوفيق

دراسة المصادر والمراجع:

اعتمدت الدراسة على مصادر ومراجع متعددة، كان أكثرها إفادة لموضوع الدراسة المصادر التاريخية، ثم المصادر الأدبية، والجغرافية، وكتب الفقه، وقد ساهمت هذه المصادر في رسم صورة واضحة لحمص ودورها في حقبة الدراسة. وقد تفاوتت هذه المصادر في معلوماتها، فكانت كل فئة منها تتناول بالتركيز جانباً أو أكثر من جوانب الدراسة، وفيما يلي عرض لأهم المصادر التي أفادت البحث وفق سنوات الوفاة للمؤلف:

١ـ كتاب الخراج لأبي يوسف القاضي، (ت ١٨٢هـ / ٧٩٨م)، والخراج ليحيى بن آدم القرشي ((ت ١٨٨هـ / ٨٠٣م)، والخراج لقدامة بن جعفر (ت٣٢٠هـ/ ٩٣٢م)، أفادوا البحث في فصل الحياة الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالأرض وملكيتها وتصنيف الأراضي الزراعية.

٢ـ السير الكبير لمحمد بن حسن الشيباني (ت١٨٩هـ / ٨٠٤م)، أفاد الدراسة في تفسير الكثير من القضايا الفقهية، وخاصة فيما يتعلق بالحكم الشرعي من إعادة أبا عبيدة الأموال لأهل حمص في أعقاب الحصار الأول.

٣ـ الواقدي (ت٢٠٧هـ/ ٨٢٢م)، في كتابيه فتوح الشام والمغازي، وقد انفرد في ذكر حصار حمص الأول وطرق وصول الجيش لحمص، بالرغم من أنه يسهب في ذكر القصص إلا أنه قدم أكبر الفوائد المتعلقة بظروف حصار حمص الأول.

٤ـ الطبقات الكبرى لابن سعد (ت ٢٣٠هـ / ٨٤٤م)، ويحتوي هذا الكتاب على تراجم الصحابة والتابعين، ويمتاز بدقة المعلومات بالرغم من أنه لا يعتمد على التسلسل الزمني في كتابه، كما أفاد البحث في ذكر بعض ولاة حمص وقدم معلومات عن كل من صفين وولاية العهد السفيانية والمروانية ووقعة الحرة، وتسمية حمص بالجند المقدم.

٥ـ تاريخ خليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ / ٨٥٤م)، وما يميز هذا الكتاب أن الروايات التي وردت عنده تمتاز بالاختصار والانتقاء، ويهتم بالإسناد بشكل كبير، ولعل ذلك يعود لكونه من رجال الحديث، وبالرغم مما يتميز به من اختصار فقد أفدت منه في جوانب عديدة لفتح حمص، وفي تاريخ حمص السياسي، وفي ولاة حمص، فهو يقدم قوائم عن الولاة في الدولة الإسلامية، وكذلك انفرد بذكر زيارة عبد الملك لحمص، وتقديم أضحية العيد فيها.

ـ أما كتاب الطبقات لخليفة أيضاً، فقد أفدت منه في الترجمة للعديد من الأعلام، وفي التعرف على تسمّية من نزل حمص من أصحاب رسول الله محمد ﷺ، على الرغم من أنه أوردها على قاعدة المحدثين (الطبقات).

٧ـ المعارف لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ/ ٨٨٩م)، الذي أغنى البحث في تقديمه لمعلومات كثيرة عن الحياة السياسية في حمص، بما يتوافق مع من سبقه من المؤرخين، وتقديم آرائه أحياناً، وكذلك

أفاد البحث من كتابه "عيون الأخبار" خاصة في مسألة شغور كرسي الخلافة.

٨ـ أنساب الأشراف للبلاذري (ت ٢٧٩هـ/٨٩٢م)، الذي يعد من المصادر الأساسية التي لا يستغني عنها الباحث في دراسة تاريخ الدولة الأموية، وقد أفدت منه في جميع فصول الأطروحة، بدءاً من مقتل عثمان بن عفان وحتى نهاية الدولة الأموية، ودور الحمصيين في التحركات والتمردات على مختلف الأصعدة، كما أنه ترجم لعديد من الشخصيات الحمصية.

ـ أما كتابه فتوح البلدان، فقد أفاد البحث بموضوع فتح حمص، والحصار الثاني تحديداً، وما وقع بين المسلمين وسكان المدينة من شروط الصلح، وما يختص بالجوانب الاقتصادية، والأرض ومصيرها، وكذلك ما يختص ببعض موارد الدولة المالية من خراج وجزية ومسألة توزيع الأراضي في الإسلام، كذلك كان ممن تحدث عن ثورات الجراجمة واحتواء الأمويين لهم.

٩ـ المسالك والممالك لابن خرداذبة (ت ٢٨٠هـ/ ٨٩٣م)، وقد أفاد البحث في تقسيم حمص إلى حواضر، وتحدث عن هذه الحواضر بوصف جغرافي، وكذلك عن بعض القبائل التي استوطنت حمص، وكذلك في طرق حمص.

١٠ـ أبو زرعة، تاريخ أبو زرعة (ت٢٨١هـ/٨٩٤م)، أفاد البحث في ذكر ولاة حمص خلال حقبة الدراسة، وكذلك تسمية من نزل حمص من الأصحاب.

١١ـ الأخبار الطوال للدينوري (ت٢٨٢هـ / ٨٩٥م)، فهو مختصر وجامع في آن واحد، ومما يؤخذ عليه أن الدينوري لم يشر إلى المصادر التي نقل عنها معلوماته، أو رواته، ويعتمد التسلسل الزمني للأحداث، ولعل موضوع ثورة الأشدق ومعاملة أبناء يزيد بن معاوية في أعقاب الجابية كانت من الأمور التي عرضها بصورة واضحة وأفادت البحث، وقد غلب على هذا الكتاب تقديم الفائدة السياسية لموضوع الدراسة.

١٢ـ التاريخ لليعقوبي (ت ٢٨٤هـ / ٨٩٧م)، وهذا الكتاب من أكثر الكتب فائدة لما يتعلق بقبائل حمص قبيل وبعد الفتح الإسلامي، كما أنه امتاز بالدقة في توزيع القبائل في حمص وحواضرها، وأفاد البحث في كثير من المعلومات المتعلقة بالحياة السياسية، وجاءت هذه الفوائد متفقة مع كتاب البلدان أيضاً.

١٣ـ تاريخ الرسل والملوك للطبري (ت ٣١٠هـ / ٩٢٢م)، فتبرز أهمية كتابه بإيراد روايات مختلفة عن كل حدث، بالرغم من أنه لا يعلق على تلك الروايات، ولا يقدم أي نقد لها، وقد أفدت منه في جميع فصول الدراسة، في فتح حمص وفي صفين، والأحداث السياسية في حمص والاقتصادية والفكرية، وقدم مادة أغنت البحث وكشفت كثيراً من الغموض في روايات كتب أخرى، وانفرد بأحداث مفصلة عن ثورات حمص في نهاية الدولة الأموية.

١٤ـ أما كتاب الفتوح لابن أعثم (ت٣١٤هـ /٩٢٦م)، فقد قدم معلومات تطابقت مع غيره من المؤرخين في مسألة فتح حمص، وكذلك مسألة المعاهدات.

١٥ـ كذلك استفاد البحث من كتاب العقد الفريد لابن عبد ربه (ت٣٢٨هـ / ٩٣٩م)، في كثير من الجوانب خاصة ما يتعلق بالحياة السياسية، وكذلك احتوى الكتاب على بعض ما قيل من الشعر على لسان أهل حمص.

١٦ـ كتاب فتوح الشام للأزدي (ت٣٣٤هـ/ ٩٤٥م)، يعد من الكتب التي اهتمت بخط سير خالد بن الوليد من العراق إلى الشام، وقد انفرد برواية تحتاج إلى مزيد من الجهد والدراسة، وقد أفاد البحث في عرضه لشروط الصلح وفي إعادة أبي عبيدة الأموال لسكان حمص في أعقاب انسياح الجند وعودتهم إلى اليرموك ومغادرة حمص.

١٧ـ مروج الذهب ومعادن الجوهر للمسعودي (ت ٣٤٦هـ /٩٥٧م)، أفاد البحث في موضوع فتنة عثمان ووقعة الحرة وكذلك في موضوع شغور كرسي الخلافة في أعقاب وفاة معاوية الثاني، وموقف والي حمص من الأحداث.

١٨ـ الأغاني للأصفهاني (ت٣٥٦هـ / ٩٦٦م)، أفاد البحث في كثير من الأمور لعل أبرزها ما قدمه من مادة شعرية لأسرة النعمان بن بشير الأنصاري، وظروف مقتله على يد الحمصيين.

١٩ـ مسالك الممالك للاصطخري، (ت ٣٤٦هـ/ ٩٥٧م)، وقد أفاد البحث في وصف حمص جغرافياً، وفي تناوله لنهر العاصي.

٢٠ـ صورة الأرض لابن حوقل (ت ٣٦٧هـ/ ٩٧٧م)، وقد أفدت منه في التعرف على جغرافية حمص وحواضرها وكذلك انفرد بصورة تبين بعض حواضر حمص، وتبين خط سير الجيش الإسلامي لفتح حمص على طريق البقاع. اللبوة.

٢١ـ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، للمقدسي، (ت ٣٨٠هـ / ٩٩٠م)، وقد قدم معلومات اقتصادية مهمة خاصة فيما يتعلق ببعض الغلات الاقتصادية في حمص.

٢٢ـ الأحكام السلطانية للماوردي (ت٤٥٠هـ/١٠٥٨م)، قدم معلومات في موضوع اختلاف الخراج في حمص ضمن أطر فقهية، وكذلك أفاد البحث في تحديد مهام والي حمص.

٢٣ـ كتاب غزوات ابن حبيش (ت٥٠٤هـ/ ١١١٠م)، أغنى الدراسة في مسألة فتح حمص، وجاءت معلوماته مطابقة لمن سبقه من المؤرخين، وكتّاب الفتوحات.

٢٤ـ ويعد كتاب تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (ت٥٧١هـ/ ١١٧٥م)، من أبرز المصادر التي اعتمدت عليها في جميع فصول الأطروحة، ويتميز ابن عساكر عن غيره من المصادر التي سبقته أنه قام بترجمة شملت جميع الخلفاء والولاة الأمويين، وخاصة ولاة حمص، فقد كان يذكر نسبهم ونشأتهم، ثم يتحدث عن نشاطهم السياسي والإداري، ومن خلال حديثه كان يورد روايات كثيرة ومتنوعة، وقدم معلومات غزيرة عمن نزل حمص من الأصحاب، والتابعين، ووجدت فيه نقولات كثيرة عن الكتب الحمصية المفقودة.

٢٥ـ معجم البلدان للحموي (ت ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م)، فقد أفدت منه في جغرافية حمص والتعريف

بحواضرها وفي تعريف كثير من المواقع الواردة في متن البحث، وكذلك في فتح حمص.

٢٦ـ ابن العديم (ت ٦٦٠هـ / ١٢٦١م)، في كتابيه "بغية الطلب في تاريخ حلب" و "زبدة الحلب من تاريخ حلب". وقد أفاد الدراسة في كثير من الجوانب الجغرافية لحمص وحواضرها، وكذلك في تراجم العديد من ولاة حمص، وقدم للحياة السياسية معلومات جيدة، كما خدم فصل الحياة الفكرية في إيراده لعدد كبير من الأشعار.

٢٧ـ ابن حجر العسقلاني في كتابه الإصابة (ت ٨٢٥هـ/ ١٤٢١م)، قدم معلومات شاملة عن كافة من نزل حمص من الأصحاب وتابعيهم.

ـ كما أود الإشارة إلى أنني أفدت من كتاب سيبيوس (ت ٤٠هـ): تاريخ هرقل، ترجمه للأرمينية الحديثة كوركين فجاديان وفانو يغيازايان، زنكاك، يرفان، ٢٠٠٥م، فيما يتعلق بفتح حمص كونه مصدراً أرمينياً معاصراً لحقبة الدراسة، ويعمل الأستاذ سهيل زكار على استكمال ترجمته حالياً.

ـ هذا وقد تعرضت بعض المراجع والدراسات الحديثة إلى جوانب من موضوع الدراسة، وكان أبرزها تاريخ حمص للخوري عيسى أسعد الذي تناول دراسة حمص منذ العصور القديمة حتى العصر الحديث، ولكن دراسته جاءت عن حمص الأموية بصورة مختصرة وعامة وغير موثقة وتنقصها المنهجية العلمية.

ـ أما دراسة كنعان عن جند حمص عام ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، فقد أفادت البحث في بعض جوانبه وكذلك في الإحالة لبعض المصادر بالرغم من أنها ركزت على الجانب الجغرافي والعسكري. ومما يؤخذ عليها عدم اطلاع مؤلفها على مراجع مهمة تناولت تاريخ حمص، وعدم اطلاعه على كتاب تاريخ دمشق لابن عساكر بشكل كامل، ناهيك عن عمومية معلوماتها عن جند حمص، ومن هنا جاءت دراستي لتتناول دراسة حمص في الحقبة الأموية وليس جند حمص، ولتغطي المنطقة بدراسة أوضح، وأكثر شمولية.

ـ كما أفاد كتاب حمص وخالدها لشيخاني معظم فصول البحث، غير أن دراسته غطت تاريخ حمص منذ القدم حتى الوقت الحالي، وبالتالي جاءت معلوماته مختصرة.

ـ كما أفاد البحث من كتاب المعجم الجغرافي للقطر العربي السوري، لطلاس وآخرين، خاصة في الفصل الجغرافي والتضاريس والمناخ، وفي التعرف على بعض المواقع.

ـ وقدمت مجلة دراسات تاريخية عدداً كبيراً من الأبحاث التي خدمت الدراسة، وحلت الكثير من المسائل المتعلقة بحمص، بالإضافة لاحتوائها عدداً كبيراً من الأبحاث التي أحلت القارئ للعودة لها عند التوسع في عدد من المواضيع.

والله ولي التوفيق